Vol. 12, No. 1, Oct, 2020 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

الآثار الاقتصادية للفساد على التنمية الاقتصادية واليات مكافحته

د/ محمد السيد السيد جودت الشاعر

دكتوراة الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق _ جامعة المنصورة

ملخص البحث

الفساد يعد سبباً رئيسياً لانتشار مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية فهو ظاهرة اجتماعية ترتبط بكل أوجه المجتمع مما لية لمكافحته، فالفساد موجود في كل القطاعات الحكومية والخاصة من خلال السيطرة الشخصية أواحتكار الخدمات وغيرها ويشكل الفساد عقبة أمام النشاط الاقتصادي ويؤثر سلباً في دوائر الأعمال والاستثمار والنمو الاقتصادي ويدفع إلى التخلف، لذلك تناولنا في هذا البحث الفساد وإنعكاساته علي خطط التنمية الاقتصادية للدول من خلال التعرف علي ماهية الفساد وأنواعه ه علي التنمية الاقتصادية للدول وتناولنا آليات مكافحة الفساد من خلال نشر الوعي العام بين أفراد المجتمع بمخاطر الفساد وضرورة مكافحته والحرص على اختيار ذوي الكفاءات لشغل الوظائف العامة والخاصة و العدل في توزيع الرواتب والمستحقات (اواة بين الأجر والإنتاجية و تفعيل دور الأجهزة الرقابية والتنظيمية و الملاحقة التشريعية والقضائية للفساد.

Abstract

Corruption is a major cause of the spread of social, political and economic problems, as it is a social phenomenon that represents all aspects of society, which requires international efforts to combat it. Corruption exists in all governmental and private sectors through personal control or the monopoly of services and others, and corruption constitutes an obstacle to economic activity and negatively affects the business and investment circles and economic growth and drives backwardness, so we discussed corruption in this research and its repercussions on the economic development plans of countries by identifying what corruption is And its types and indicators of corruption and its impact on the economic development of countries and we dealt with anti-corruption mechanisms. We dealt with the mechanisms of combating corruption by spreading public awareness among members of society about the dangers of corruption and the need to combat it, and to ensure the selection of qualified people to occupy public and private jobs and justice in the distribution of salaries and benefits (equality between wages and productivity, activating the role of oversight and regulatory agencies, and legislative and judicial prosecution of corruption.

مقدمة

الفساد ليس ظاهرة جديدة طرأت على المجتمعات الحديثة في الآونة الأخيرة بل إن المجتمعات القديمة قد عانت منه أيضاً معاناة شديدة، فمنذ ما يقرب من ٢٥٠٠عام أشارت إحدى المخطوطات الهندية إلى أثر الفساد على الإدارة أدرك المفكر الإيطالي دانتي

Dante الآثار السلبية للفساد ورأى أن المكان الطبيعي للفاسدين والراشين هو الدرك الأسفل من النار، وفي العصر الحديث جاء النص في الدستور الأمريكي صراحة على أن الرشوة هي إحدى الجريمتين اللتان تبرران عزل الاقتصادية وناشد كاتبها الحاكم العمل على محاربة هذه الآفة، وفي العصور الوسطى الرئيس الأمريكي من منصبه [١] .

كما أن الفساد ليس ظاهرة محلية أيضاً، وإنما هو ظاهرة عالمية تختلف حدتها من بلد لآخر ومن مجتمع لآخر، وأشد أنواع الفساد ضرراً ذلك الذي يقع في الدول النامية وخاصة الدول التي تفتقر إلى وجود المنظمات غير الحكومية، وتلك التي لم تنضج فيها بعد مؤسسات المجتمع المدني، وأيضاً التي تكون فيها مثل هذه المؤسسات محظورة، فهذه المنظمات والمؤسسات تساعد كثيراً على كشف الآثار السلبية للفساد كما هو الحال في الدول المتقدمة.

ومع ذلك فإن معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة الفساد بالدراسة والتحليل حتى بداية الثمانينات من القرن الماضي كانت تبحث في الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية وغاب عنها تناول الجانب الاقتصادي لتلك الظاهرة، ولذلك يرى"Tanzi " أن دراسة "اقتصاديات" الفساد لم تلق الاهتمام الكافي من قبل الاقتصاديين الذين تجاهلوا الآثار الاقتصادية المترتبة على الفساد[٢].

ويرجع أحد الباحثين [٣] تأخر الاقتصاديين في تناول ظاهرة الفساد بالدراسة والتحليل إلى سببين رئيسيين هما : الأول: أن معظم الاقتصاديين لم يتفقوا على المقصود بمصطلح "الفساد ،" وذلك لأن هذا المصطلح يستخدم للإشارة إلى دائرة واسعة من الأنشطة والممارسات التي تتراوح بين الأشكال البسيطة لإساءة استخدام السلطة العامة من قبل صغار موظفي الحكومة إلى قيام بعض القادة السياسيين بالاستيلاء على أواستغلال الموارد الاقتصادية لبلادهم لتحقيق منافع خاصة، الأمر الذي يجعل من الفساد مصطلحاً فضفاضاً يصعب على الباحثين تحليل الجوانب الاقتصادية له . الثاني: صعوبة استخدام النماذج الاقتصادية لتحليل ودراسة الأسباب والآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد .

وإزاء ما ترتب على الآثار الاقتصادية السلبية لظاهرة الفساد وما أدت إليه من عرقلة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أغلب دول العالم الأمر الذي لم يجعل للاقتصاديين أي خيار في تناول تلك الظاهرة بالدراسة والتحليل.

أولاً- أهمية البحث :

يرجع اختيار هذا الموضوع لجملة من الأسباب من أهمها :

١. حاجة هذا الموضوع لمزيد من التأصيل والبحث والدراسة من الناحية الاقتصادية .

٢. خطورة أثار الفساد الاقتصادية وتبعاته، ذلك أن انتشار هذا الداء واستشرائه في أمة من الأمم يعنى تدهور اقتصاديا ، ليس هذا فحسب بل وتقويضها

---

(1) Rose-Ackerman، Susan: **Corruption and Government causes، Consequences، and Reform**، Cambridge University Press، U.K,1999

منقول عن . د: كمال أمين الوصال:الفساد، **دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية** ، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، عدد ، ٢ ٢٠٠٨م، ص ١٥٥.

(2) Tanzi، V. "Corruption: **Arm's Length Relationships and Markets"، in Granulose Florential and Sam Peltzman(eds.) The Economics of Organized Crime**، Cambridge University Press، U.K,1995، pp161-180.

(٣) كمال أمين الوصال،**الفساد**، مرجع سابق ص ١٥٦.

سياسياً وما يتبع ذلك من فوضى ومفاسد لا تحمد عقباها، وهذا ما أثبته الواقع المعاصر، فما حدث للرئيس النيجيري شيهوشاغارى عام ١٩٨٣م، من انقلاب عسكري أطاح به وبحكومته المدنية، كان بسبب الفساد الكبير الذي انتشر وأتسع نطاقه في عهده . كما أدى الفساد أيضاً إلى سقوط نظام الحكم في الفلبين عام ١٩٨٦م[٤] .

ثانيًا منهج البحث :

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي اعتماداً على المصادر والأبحاث المتخصصة في هذا الموضوع، لمعرفة أسباب الفساد وأنواعه وآثاره والآليات التي يجب اتباعها لعلاجه .

ثالثاً خطة البحث :

وقد جاء هذا البحث في مقدمة ثلاث مباحث وخاتمة، اشتملت المقدمة على بيان أهمية الموضوع وسبب اختياره ومنهج البحث وخطة الباحث ، ثم تناولت المباحث الثلاث الموضوعات التالية على النحو التالي :

- **المبحث الأول: ماهية الفساد وأنواعه ومؤشراته.**
- **المبحث الثاني: الفساد وأثره على التنمية الاقتصادية.**
- **المبحث الثالث: آليات مكافحة الفساد .**
- **خاتمة وتتضمن النتائج والتوصيات.**

المبحث الأول :ماهية الفساد وأنواعه ومؤشراته

تردد في الآونة الأخيرة مصطلح الفساد خصوصاً في نهاية القرن العشرين وبداية هذا القرن، وأصبح الحديث عن الفساد محور الاهتمام ليس على مستوي رجال الفكر والسياسة والادارة فحسب بل على مستوي المواطن والفساد ظاهرة لا ترتبط بفترة تاريخية معينة أو بقطر معين ، إلا أنه يأخذ أشكالاً متغيرة بتغير الفترات التاريخية ومتنوعة بتنوع الأمم كما أنه استشري في كل القطاعات وعادة ما يرتبط بالتغيرات التي تحدث في بناء القوي السياسية والاجتماعية والادارية[٥] .

فظاهرة الفساد هي من بين أهم التحديات التي تواجه المجتمعات كافة وهي من أهم القضايا التي لازال يدور حولها جدل عالمي، فالحقيقة لا تكمن في المجتمعات التي تتسم بالفساد بل تكمن هذه المشكلة في انتشار وتنوع واتساع رقعة الفساد الأمر الذي يؤثر سلباً علي المجتمعات[٦] ، ويعد ارتفاع مؤشر الفساد في أي مجتمع دالة على تدني الرقابة الحكومية، وضعف القانون، وغياب التشريعات، وقد ينشط الفساد نتيجة لغياب المعايير والأسس التنظيمية والقانونية وتطبيقها، وسيادة مبدأ الفردية بما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة من أجل تحقيق مصالح فردية أو مجموعاتية على حساب الدور الأساسي للجهاز الحكومي بما يلغي مبدأ العدالة، وتكافؤ الفرص، والجدارة، والكفاءة، والنزاهة، في شغل الوظائف العامة [٧].

---

[٤] روبرت كليتجارد: **السيطرة على الفساد**، ترجمة د. علي حسين حجاج، مراجعة: فاروق جراز، الطبعة (بدون)، دار البشير، عمان، الأردن، ص١٩

[٥] عبد القوي بن لطف الله ، **أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية** ، دكتوراة الفلسفة في العلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية،٢٠١٣،ص١٤.

[٦] أبو سويلم أحمد محمود، **مكافحة الفساد**، الطبعة الأولي، دار الفكر، الأردن، ٢٠١٠،ص٩.

[٧] فتحي محمد أميمة، **الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية**: دراسة وصفية تحليلية، ثورة ١٧ فبراير في ليبيا نموذجًا، مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية- العوامل - التمثلات/٦ - ٨ نوفمبر ٢٠١٢.

وهنا نسلط الضوء على ماهية الفساد أولاً، وأنواعه ثانياً ومؤشراته ثالثاً:

أولاً- ماهية الفساد:

١. المفهوم اللغوي للفساد :

وردت كلمة الفساد في معاجم اللغة العربية بمعان متعددة منها، أن الفساد نقيض الصلاح، فَسد ، يفسد ويفسِد، وفسد، فساداً، وفسوداً، فهو فاسد [٨].

ومنها أن الفساد : أخذ المال ظلماً، والمفسدة ضد المصلحة . واستفسد: ضد استصلح [٩] وقال الراغب (: الفساد: خروج الشيء عن الاعتدال لاقلي كان الخروج أو عنه كثيرا .ويضاده الصلاح، ويستعمل ذلك في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة [١٠] .

٢. **المفهوم الاصطلاحي للفساد :** نجد أن معظم التعريفات تحصر الفساد في مجال إساءة استخدام السلطة أو الوظيفة العامة ، ومن أمثلة هذه التعريفات ما ذكر في معجم اوكسفورد الإنكليزي الذي عرف الفساد) Corruption) بثلاثة تعريفات، أولها يشير إلي الفساد المادي والتحلل المادي للمواد الطبيعية، وثانيها ينصرف إلى الفساد الأخلاقي - الانحلال الأخلاقي – أما ثالثها فيدور حول ظاهرة الفساد الاجتماعي والاقتصادي - محور هذه الدراسة- لأن هذا النوع هو الذي يرتبط ارتباطا وثيقاً بمجال الإدارة العامة والنشاط الحكومي، ووفقاً لهذا المعنى فيعرف قاموس اكسفورد الفساد بأنه "الانحراف عن مبادئ الأمانة في أداء الوظائف العامة أو القيام بممارسات يشوبها الفساد في مؤسسات الدولة أو الإدارات الحكومية وذلك مقابل الحصول على رشوة أو تحقيق منافع خاصة " وفي ترجمة أخرى" "انحراف أو تدمير التراهة في اداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة"[11].

أما بعض المنظمات الدولية كالبنك الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية، وفي تقرير صندوق النقد الدولي، وبعض علماء الاقتصاد، كباولو ماورو، ومايكل جونستون، فلم يخرج تعريفهم للفساد عن أنه : اساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص ، يتحقق حينما يتقبل الموظف الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها [١٢] .

و بشكل عريض عرفه Johnston: " بأنه سوء استخدام أطراف أو أفراد عموميين للأدوار والموارد

---

[٨] لسان العرب لابن منظور (محمد بن علي الشهير بابن منظور)، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،جـ٣ ،ص ٣٣٥ .

[٩] **القاموس المحيط للفيروز ابادي** (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي المتوفى سنة ٨١٧هـ) نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية ١٣٠١هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، جـ _١ ص٣٢٠ ،فصل الفاء باب الدال.

[١٠] **المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني** (أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني) تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز، جـ - ٢ص٤٩١ ،كتاب الفاء

[١١] معجم اوكسفورد الإنكليزي متوفر على شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت) علي الرابط :
com.ctionariesoxforddi//:http

[١٢] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **تقرير التنمية في العالم ١٩٩٧م**، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص١١٢ ، بيتر آيغن: **شبكات الفساد والإفساد العالمية**، ترجمة٠: محمد جديد، مراجعة: زياد منى، الناشر: قدمس للنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص١٧ ،. د هنان مليكة: **جرائم الفساد**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ٢٠١٠م، ص١٣ ،باولو ماورو: الفساد الأسباب والنتائج، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٨م، ص ١١-١٣،

- Johnston, M,"**What can be done about Entrenched Corruption?**" Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, The World Bank, and Washington, DC. 30 April1May.1977.

العمومية، أو استخدامهم لأشكال غير شرعية من النفوذ السياسي" [١٣] .

بينما عرفه فيتوتانزي " Tanzi Vito " [14] بأنه "تعمد مخالفة مبدأ التحفظ (الحرص على تطبيق قواعد العمل في التعامل مع كافة الأطراف) بهدف الحصول على مزايا شخصية أو مزايا لذوى الصلة"، وهذا التعريف يحتوي على ثلاثة عناصر أساسية:

بينما عرف احد الباحثين الفساد بأنه : قيام الموظف الرسمي بممارسة سلطاته التقديرية بطريقة غير مشروعة يشم منها رائحة استغلال المنصب الإداري أو سوء استخدام السلطة الرسمية وترجيح المصلحة الشخصية على لمصلحة العامة [١٥] .

ويرى باحث آخر: أن الفساد يعد بمثابة معيار للدلالة على غياب المؤسسات الفعالة التي شهدها عصرنا الحالي، وعليه فإن الفساد ليس نتيجة لانحراف السلوك عن الأنماط السلوكية المقبولة فحسب، بل إنه نتيجة لانحراف الأعراف والقيم ذاتها وأنماط السلوك القائمة المعهودة[١٦].

ثانياً – أنواع الفساد :

ان النشاط الانساني متعدد لذلك تعدد أنواع الفساد مظاهره وصوره وعليه نتناول أهم أنواع الفساد وصوره.

ان للفساد أنواع شتي تختلف بحسب تعدد التصنيفات التي يؤخذ بها الباحثين فيميز المختصون في الإدارة بين مستويين للفساد الاداري هما الفساد الأكبر والفساد الأصغر فالأول يرتكبه رؤساء الدول والحكومات والوزراء ومن في حكمهم في حين أن النوع الثاني فهو فساد الموظفين في القطاعات المختلفة وأساسه الحاجة المادية أو طموحات غير مشروعة ويكون عادة علي شكل رشاوي ، استغلال الوظيفة العامة ، واختلاسات.

أما من ناحية انتشار الفساد يصنف الباحثون الفساد إلي فساد دولي وفساد محلي فترابط الشركات المحلية والدولية وتداخل المصالح في ظل الاقتصاد الحر يجعل من الفساد منتشر علي نطاق عالمي أما الفساد المحلي فيقتصر علي ما يحدث داخل البلد الواحد ولا يخرج عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ممن لا يرتبطون في مخالفتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخري.

غير أن تقسيمات الفساد تشمل أيضاً، فساد القطاع العام وفساد القطاع الخاص إذ أن القطاع العام يعد مجالا خصباً للانحرافات الادارية من رشاوي واختلاسات لأن الحافز الفردي غائب والمصلحة الشخصية للقائمين علي القطاع العام غير متوفرة أما الفساد في القطاع الخاص يتمثل في أن الشركات الأجنبية غالبا ما تدعم مواقعها بدفع الرشاوي والعمولات.

غير أن تقسيمات الفساد يمكن تصنيفها الي فساد اداري ، فساد سياسي وفساد اقتصادي ونبينهما فيما يلي :

---

[١٣] مايكل جونستون، **المسئولون العموميون والمصالح الخاصة والديمقراطية المستدامة عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد**، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: مجمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م، ص ٩٢.

[١٤] بوريس بيجوفيتش، **أراء في الفساد، الأسباب والنتائج**، منشور مركز المنشورات الدولية الخاصة CIPE متاح على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت www cipe-asp.pdfhelp/org.arabia

[١٥] أحمد ابراهيم ابو سن، **استخدام وسائل الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الإداري**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد رقم ١١، العدد ، ٣١- ١٤١٧هـ، ص٩١.

[١٦] مصطفى كامل السيد، **الفساد والتنمية**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٨.

(١) الفساد الاداري :

هو مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين والهادفة إلي التأثير بسير الادارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو الانتفاع الغير مباشر[١٧].

و يعرفه صموئيل هنتجون الفساد بأنه سلوك الموظف العام ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة أما روبرت تلمان يعرفه " الفساد الذي يسود في بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاماً بيروقراطياً وتتم معظم معاملاته في سرية نسبية ولا تفرض عليها جزاءات رسمية كالرشوة وتوظيف الأقارب من غير ذوي المؤهلات والخبرات .. وما إلي ذلك "[١٨].

و يعرفه أحمد الرشيد الفساد الاداري بأنه سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق [١٩].

أما الجوبير فيعرف الفساد بأنه " انحراف العملية الادارية وانحراف المديرين باتجاه الخطأ بشكل متعمد ومقصود وذلك لتحقيق مأرب خبيثة "[٢٠].

ويعتبر الفساد الاداري من أشد صور الفساد تأثيراً وخاصة في المجتمعات النامية.

(٢) الفساد السياسي :

يعتبر من أخطر صور الفساد علي الإطلاق لما له من تأثير واسع علي بقية القطاعات ويعرف الفساد السياسي بأنه نمط من أنماط السلوك السياسي يقوم به المسؤول أو صاحب المنصب العام أو الموظف العام ويهدر من خلاله بعض القيم والضوابط التي تحكمه في أداء عمله سواء وقع ذلك تحت طائلة القانون أم لا وسواء خالف توقعات الرأي العام أم لا وفي جميع الأحوال فإن الهدف من ذلك هو حصول الموظف العام علي منفعة ذاتية أو معنوية لما يتعارض مع مقتضيات المصلحة العامة [٢١].

ويشكل الفساد السياسي عقبة أمام الشفافية في الحياة العامة، كما يشكل فقدان الثقة بالسياسيين والأحزاب السياسية تحديا قويا لقيم الديمقراطية [٢٢].

ويعد الفساد السياسي من أخطر أشكال الفساد باعتباره يتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام التي تنظم عمل المؤسسات المالية السياسية بالدولة ورغم اختلاف أنظمة الحكم من ديمقراطية وديكتاتورية إلا انتشار الفساد في كل من النظامين رهن بنظام الحكم الفاسد غير الممثل لمطالب الشعب وغير خاضع للمساءلة الفعالة من قبلهم[٢٣].

ويؤدي الفساد السياسي إلي عدم الاستقرار السياسي وسلب الحقوق وحريات المواطنين العامة فضلا عن اتباع سياسات تنموية فاشلة، وكل ذلك يؤدي إلي

---

[١٧] بن عودة حورية، **الفساد وآليات مكافحته في إطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري**،رسالة دكتوراة في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ،ص٤٦.

[١٨] محمد صلاح الدين فهمي ، **الفساد الاداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دار النشر بالمركزالعربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ١٩٩٤،ص٣٨.

[١٩] أحمد الرشيد، **الفساد الوجه القبيح للبيروقراطية**،مطبوعات الشعب،مصر،ص١٢.

[٢٠] خالد بن عبد الرحمن، **الفساد الاداري أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي** ، دكتوراة في فلسفة العلوم الأمنية ، كلية الدرسات العليا ، قسم العلوم الادارية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية،٢٠٠٧،ص٢١-٢٢.

[٢١] اكرام بدر الدين، **الفساد السياسي النظرية والتطبيق** ، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر ، ص١٨.

[٢٢] أحمد محمد مصطفي ، **الآثار الاقتصادية للفساد الاداري** ، طبعة أولي ، دار الفكر الجامعي ، مصر ،٢٠١٢،ص٦٦-٦٧.

[٢٣] دينا جابر، **الفساد بين اتفاقية الأمم المتحدة وواقع مصر العملي** ، منشور في شبكة المعلومات الدولية،ص٦.

تدهور الأوضاع فضلا عن طبيعة البناء الحكومي الذي يشجع علي انتشار الفساد البيروقراطي[٢٤] .

(٣) الفساد الاقتصادي :

يعد الفساد الاقتصادي موضوعا مهما لدي باحثي العولمة ودارسي النظرية الاقتصادية كما أصبح محط اهتمام ومتابعة أهم المؤسسات الدولية وعلي رأسها البنك العالمي ومؤسسة الشفافية الدولية وعديد من الجمعيات فلماذا شاع الاهتمام بظاهرة الفساد الاقتصادي ؟ يرجع الاهتمام بظاهرة الفساد الاقتصادي إلي عدة مبررات منها الفشل غير المتوقع للبرامج المالية التي أودعتها هيئات دولية كبيرة مثل البنك العالمي لدي الدول التي تمر بمصاعب اقتصادية إضافة الي ذلك تنامي ظاهرة الفساد الاقتصادي في حد ذاتها وانتشارها علي نطاق واسع ضمن رقعة الدول النامية.

وقد أكد هذه النتيجة استطلاعا أجراه البنك العالمي وبمجرد أن أثبتت المقاربات النظرية لعلم الاقتصاد العلاقة المفسرة بين تقدم الفساد وتخلف التنمية في الدول النامية سارعت الجهات المهتمة بالشأن التنموي إلي دق ناقوس الخطر وإلي اقتراح استراتيجيات محددة ومدروسة للحد من تنامي هذه الظاهرة ومعالجتها [٢٥].

يعرف الفساد الاقتصادي علي أنه الحصول علي منافع مادية وأرباح عن طريق الحصول علي منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق كالغش التجاري والتلاعب في الأسعار من خلال افتعال أزمات في السوق[٢٦].

وبهذا يمكن القول أن الفساد الاقتصادي يستخدم للاشارة للسلوك الاجرامي الذي يرتكب لتحقيق دوافع اقتصادية واجتماعية وسياسية من خلال كبار الموظفين الرسميين عند قيامهم بأعبائهم الوظيفية عن طريق ارتكابهم لجرائم الرشوة والاختلاس والتزوير أو المساعدة في تقديم السلع والخدمات المشروعة بطريقة غير مشروعة مثل تجارة السوق السوداء [٢٧].

كل نمط من الأنماط السابقة للفساد (الاداري ،السياسي ، الاقتصادي) يمثل منظومة متكاملة من الظواهر والأعراض والعوامل والأسباب وكل هذه الأنماط ترتبط بعلاقات تشابكية فالفساد السياسي والاجتماعي يشكل مناخاً مهيئاً للفساد الإداري والمؤسسي وكلاهما يشكل بيئة صالحة للفساد الاقتصادي ، خاصة ذلك الذي يصيب المعاملات والمبادلات في الأسواق حين تنهار منظومة الثقة والضوابط القيمية التي تسند اليها ، لكن فهم وتحليل و تشخيص كل نوع منها يمثل نقطة البداية في التعامل معها ومكافحتها [٢٨].

ثالثاً - مؤشرات الفساد العالمية :

"كشف مؤشر مدركات الفساد للعامً ٢٠١٩، عدداً صادما من الدول التي تقومً بقليل من االاصلاحات أو لا تقوم أبداً بأية اصلاحات في سبيل معالجة الفساد، ويقترح تحليلنا بضرورة تخفيض مقدار الأموال الطائلة التي يتم انفاقها على السياسة، وضرورة تعزيز عمليات صنع القرار السياسي كونهما ضروريان للحد من الفساد.

---

[٢٤] عماد صلاح عبد الرازق ، **الفساد والاصلاح** ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق سوريا ، ٢٠٠٣، ص ٣٦.

[٢٥] بشير مصطفي ، **الفساد الاقتصادي مدخل إلي المفهوم والتجليات**، دراسات اقتصادية ، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الانسانية ، العدد السادس، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر،٢٠٠٥،ص٩-١٠.

[٢٦] بن عودة حورية، **الفساد وآليات مكافحته في اطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري**،مرجع سابق،ص٦٥.

[٢٧] محمد الأمين البشري، **الفساد والجريمة المنظمة** ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية ، ٢٠٠٧،ص٤٨-٤٩.

[٢٨] أحمد صقر عاشور ، **مؤشر الفساد في الأقطار العربية اشكاليات القياس والمنهجية** ،الطبعة الأولي ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،٢٠١٠،ص٤٩-٥٠.

"وأسندت درجات دون ال ٥٠ لأكثر من ثلثي الدول في مؤشر مدركات الفساد لهذا العام، وبمعدل ٤٣درجة فقط." -

يصنف المؤشر ١٨٠دولة ومنطقة وفقاُ لمستويات الفساد المدركة في القطاع العام، وبحسب الخبراء ورجال الأعمال. وهو يستخدم مقياس من صفر إلى ١٠٠، حيث (صفر) فاسدة جدا و (١٠٠)خالية كليا من الفساد.

- **النتائج**:

أعلى الدول على قائمة المؤشر هي نيوزيلندا والدنمارك، حيث سجل كل منهما ٨٧ درجة، تلاهما فنلندا٨٦ ،وسنغافورة ٨٥ ،والسويد ٨٥،وسويسرا ٨٥ ، أما البلدان الأدنى على المؤشر هي: الصومال وجنوب السودان وسوريا، حيث أسندت لها درجات ٩و ١٢و١٣ على التوالي. ويتبع هذه الدول اليمن ١٥وفنزويلا والسودان وغينيا الاستوائية وأفغانستان ١٦، ويوضح الشكل التالي، مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٩م:

شكل رقم (١) يوضح مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٩م:

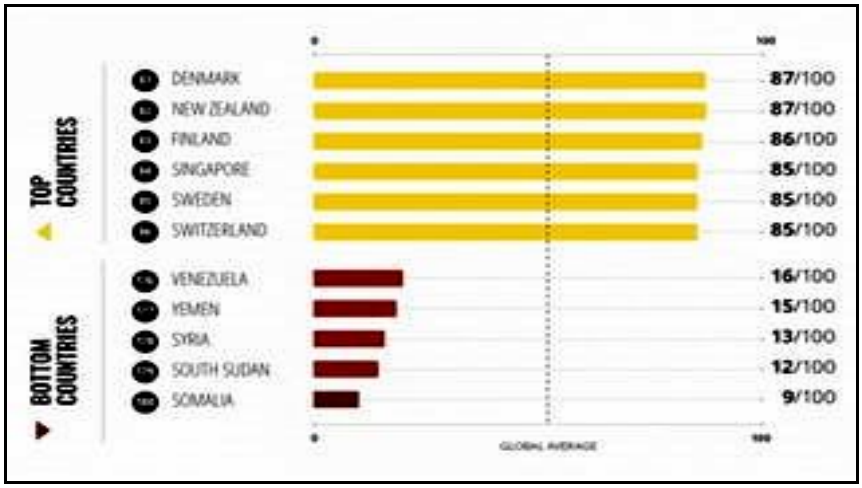

المصدر : مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٩، متاح علي الرابط التالي :

https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019-global-highlights#

"خلال الأعوام الثمانية الماضية، قامت ٢٢دولة فقط بتحسين درجاتها على مؤشر مدركات الفساد بشكل ملحوظ، من ضمنها اليونان وغيانا وإستونيا. وفي نفس الفترة، إنخفضت بشكل كبير درجات ٢١دولة، من ضمنها كندا وأستراليا ونيكاراغوا. وفي البلدان الـ ١٣٧المتبقية، أظهرت مستويات الفساد القليل من التغيير أو انعدامه." –

- **النتائج حسب الإقليم :**

تصدرت أوروبا الغربية ودول الإتحاد الأوروربي بقية المناطق هذا العام بمعدل ١٠٠/٦٦، بينما سجلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أدنى معدل بنحو ٣٢ نقطة. وقد حافظت هاتين المنطقتين على ثبات معدلهما منذ العام الماضي، ويوضح الشكل التالي نتائج مؤشرات الفساد حسب الاقليم لعام ٢٠١٩م:

شكل رقم (٢) يوضح نتائج مؤشرات الفساد حسب الاقليم لعام ٢٠١٩م:

المصدر: مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٩ لعام ، متاح علي الرابط التالي :

https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019-global-highlights#

يتضح من الشكل السابق :

"وباعتبارها المنطقة الأقل تسجيلًا في مؤشر مدركات الفساد (CPI)• ، بمتوسط ٣٢ ، فإن أداء جنوب الصحراء الكبرى يرسم صورة قاتمة عن التقاعس عن الفساد، حيث حصلت سيشيل على ٦٦ نقطة ، وهي أعلى علامة في المنطقة ، تليها بوتسوانا (٦١) ، وكابو فيردي (٥٨) ، ورواندا (٥٣) ، وموريشيوس (٥٢). ويوجد في أسفل المؤشر الصومال (٩) وجنوب السودان (١٢) والسودان (١٦) وغينيا الاستوائية (١٦).بينما تكافح سيشيل في قضايا غسيل الأموال ، التي لا يقاسها مؤشر أسعار المستهلكين ، فإن العديد من قوانين مكافحة الفساد ، بما في ذلك قانون الوصول إلى المعلومات مؤخرًا ، ولجنة مكافحة الفساد التي تم إنشاؤها حديثًا ساعدت في تعزيز إطار مكافحة الفساد في البلاد. بالإضافة إلى ذلك ، على الرغم من بعض القيود ، يحدث الحوار بين المجتمع المدني والحكومة من خلال منصة وطنية للمجتمع المدني،، ولا يزال أمام كوت ديفوار (٣٥) والسنغال (٤٥) الكثير من العمل. إن الإرادة السياسية التي أظهرها قادة البلدين ، والتي شهدت تنفيذ عدد من الإصلاحات القانونية والسياساتية والمؤسسية الرئيسية التي تم تنفيذها في الأيام الأولى من ولايتهم ، كانت في تراجع منذ عام ٢٠١٦، والشكل التالي يوضح مؤشر مدركات الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام ٢٠١٩:

• ICP هي اختصار لجنة التحقيق البرلمانية ، وهو الاسم الذي يطلق على عملية التحقيق التي يقودها الفرع التشريعي بهدف التحقيق في مزاعم معينة بحدوث مخالفات في القطاع العام ..

Vol. 12, No. 1, Oct, 2020 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

شكل رقم (٣) يوضح مؤشر مدركات الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام ٢٠١٩:

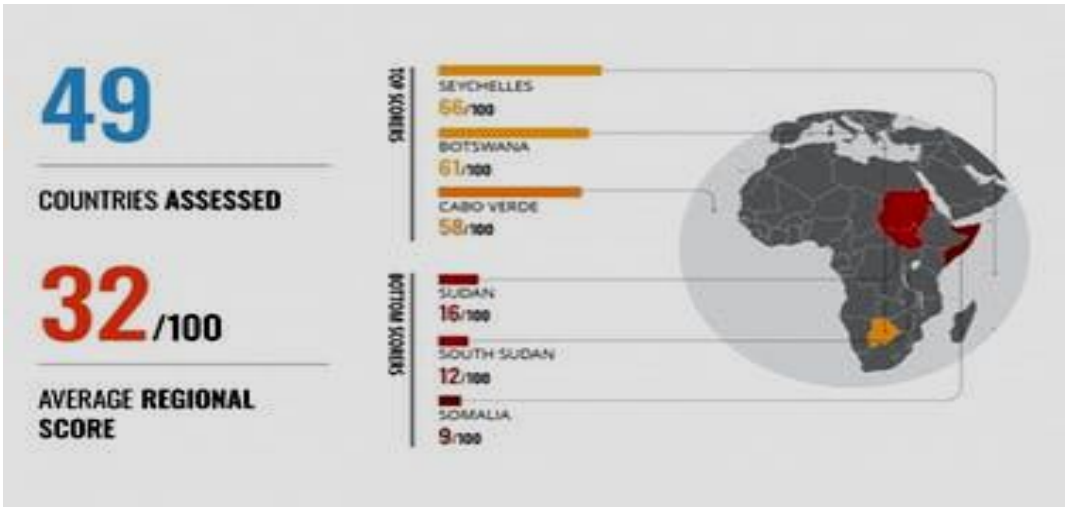

المصدر : : مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٩، متاح علي الرابط التالي :

https://www.transparency.org/en/news/cpi-2019-Sub-Saharan-Africa

يتضح من الشكل السابق :

منذ عام ٢٠١٢ انخفضت العديد من الدول ، بما في ذلك الكونغو (١٩) وليبيريا (٢٨) ومدغشقر (٢٤) وملاوي (٣١) بشكل كبير على مؤشر مدركات الفساد. تعرضت الكونغو لتقارير متكررة عن غسيل الأموال واختلاس الأموال العامة من قبل النخبة السياسية في البلاد دون أن تتخذ السلطات الوطنية أي إجراء .في مدغشقر ، على الرغم من حكم المحكمة الدستورية لعام ٢٠١٨ ضد التعديلات الانتخابية التي تفضل الرئيس الحالي ، والتي تم الاستشهاد بها على أنها غير دستورية ، لا يزال الاستقلال القضائي مصدر قلق . وفي الآونة الأخيرة ، بدأت الوكالة الوطنية لمكافحة الفساد إجراءات قانونية ضد أكثر من نصف البرلمانيين في البلاد ، الذين اتهموا بتلقي رشاوى ، معدلات منخفضة في الجزء السفلي من المؤشر ، برصيد ١٨ ، تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية العديد من تحديات الفساد. وفقًا لتقريرنا الأخير ، بارومتر الفساد العالمي – أفريقيا[٢٩]، وبالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية نجد أن النزاهة السياسية بين المسؤولين الحكوميين منخفضة للغاية ، حيث يعتقد ٧٩ % من مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية أن جميع أو معظم البرلمانيين متورطون في الفساد، وفقًا لأدنى درجة في مؤشر مدركات الفساد ، فنجد أن الصومال ليست واحدة من أكثر دول العالم فسادًا فحسب ، ولكنها أيضًا "واحدة من أكثر حالات انعدام الجنسية التي طال أمدها في العالم" وفقًا لمؤشر Bertelsmann Stiftung [30]Transformation 2016. لقد تركت هشاشة الدولة وضعف سيادة القانون ثقوبًا كبيرة للازدهار لتزدهر من الرشوة الصغيرة إلى الفساد السياسي عالي المستوى.يطرح التصدي للفساد في سياق الدول الهشة تحديات فريدة ، لأن الهشاشة هي سبب وتأثير لأي اتجاهات هبوطية في التنمية. مع وجود

[٢٩] منظمة لشفافية الدولية ٢٠٢٠ ، متاح علي الرابط التالي :
https://www.transparency.org/en/news/cpi-2019-Sub-Saharan-Africa

[٣٠] مؤشر برتلمسان للتحوّل ٢٠١٦، هو مجموعة تقارير قُطْرية منفصلة ترصد التطوّرات السياسية داخل دول المنطقة، وتتناول بالبحث أغلب التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت ما بعد ٢٠١١. يتطرّق كتاب مؤشر برتلمسان- الذي تولى (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات)

خطط جارية في الصومال لإجراء أول انتخابات "شخص واحد لكل شخص" منذ خمسين عامًا ، من الأهمية بمكان وضع هياكل "مساءلة سياسية لتسهيل آليات مكافحة الفساد.القوة الشرائية.

- **مؤشرات الفساد في مصر:**

ما زالت مصر تأتي في مرتبة متأخرة بالنسبة لمكافحة الفساد على مستوى العالم، ففي آخر تقرير لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر الفساد العالمي، احتلت مصر المرتبة ١٠٦ من أصل ١٩٨ دولة علي مستوي العالم لعام ٢٠١٩م ، وبلغت قيمة المؤشر ٣٥ درجة من ١٠٠ .

ويوضح الشكل التالي مؤشرات الفساد في مصر في الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٩م.

شكل رقم (٤) مؤشرات الفساد في مصر في الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٩م.

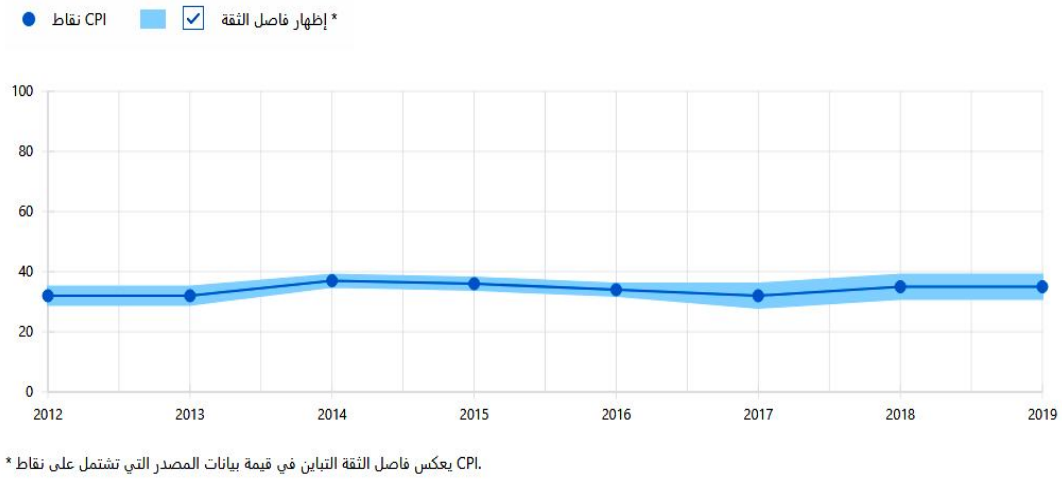

المصدر : مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٩ علي الرابط التالي :

https://www.transparency.org/en/cpi/2019/results/egy

من الشكل السابق يتضح :

تطور وضع مصر في قيمة "CPI"، فإنه بالنظر إلى مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٩، يتضح أن قيمة المؤشر اتخذت اتجاهًا مذبذبًا تراوحت ما بين ٣٢ و٣٧ درجة، لتسجل أعلى قيمة لها عام ٢٠١٤ وهي ٣٧ درجة وكانت أدنى قيمة لهذا المؤشر في عام ٢٠١٧، وهي ٣٢ درجة.

وبالمقارنة بين أعوام ٢٠١٦ و٢٠١٧ و٢٠١٨، تحسنت قيمة المؤشر لتبلغ ٣٥ درجة، أي ارتفعت بنسبة ٢,٩%، لترجع هذا التحسن إلى الدور الفعال الذي لعبته هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري خلال الفترة الماضية، من ضبط العديد من قضايا الفساد لمسؤولين وموظفين حكوميين، إلى جانب تبني الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على مرحلتين لمدة ٤ سنوات لكل مرحلة، والتي جرى إطلاق المرحلة الأولى منها في ٩ ديسمبر لعام ٢٠١٤، والمرحلة الثانية في ديسمبر ٢٠١٨، والتي تستمر منذ عام ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢٢.

أما إقليميًا ودوليًا، فإن ترتيب مصر بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يتضح أن مصر والمغرب وعمان كانت من الدول التي شهدت قيمة

المؤشر بها تحسنًا للعام ٢٠١٨ مقارنة بالعام ٢٠١٧، ومازالت تحتل مصر المركز الـ١٢ بين تلك الدول للعام ٢٠١٨ وهو الترتيب ذاته للعام ٢٠١٧.

وعلى مستوى الدول الإفريقية "٥٤ دولة" عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، تحسن ترتيب مصر بينهم لتحتل المركز ٢١ للعام ٢٠١٨، مقارنة بالمركز للعام ٢٠١٧، ومن الشكل السابق نجد أن مرتبة مصر لعام ٢٠١٩م ١٩٨/١٠٦ و قيمة المؤشر لتبلغ ٣٥ درجة.

- مؤشرات الفساد في الدول العربية وشمال أفريقيا:

على الرغم من أن بعض الدول العربية حظيت بمرتبة شبه جيدة في تقييم مؤشر الفساد العالمي الأخير لمنظمة الشفافية الدولية، إلا أن معظمها جاءت مرتبتها بعد الـ ١٠٠ ضمن ١٨٠ دولة في العالم، ويتضح من الشكل التالي مؤشرات الفساد في الدول العربية لعام ٢٠١٩:

شكل رقم (٥) مؤشرات الفساد في الدول العربية وشمال أفريقيا لعام :٢٠١٩

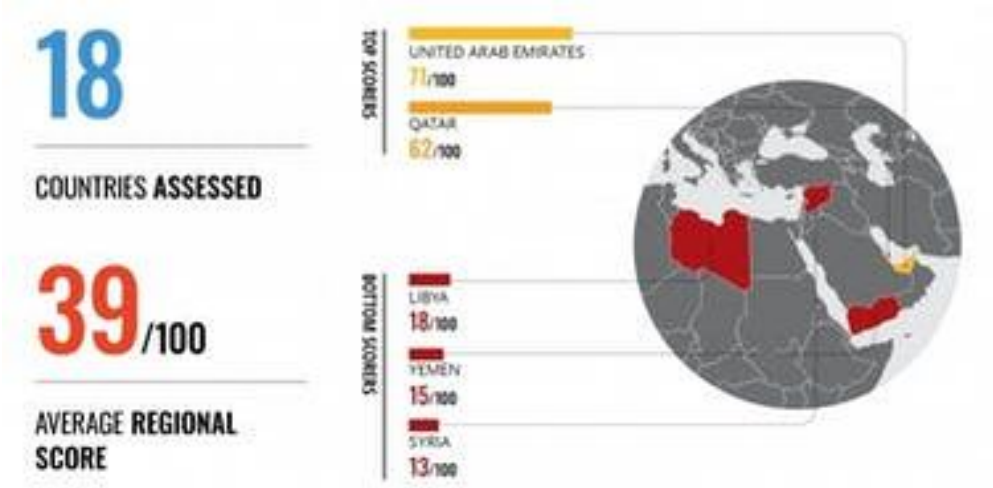

المصدر: منظمة الشفافية العالمية، مؤشرات الفساد في الدول العربية وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٩:

https://www.transparency.org/en/news/cpi-2019-middle-east-north-africa

يتضح من الشكل السابق :

أنه بمتوسط درجات ٣٩ كما في العام الماضي ، لا يوجد تقدم يُذكر في تحسين السيطرة على الفساد في المنطقة العربية.

فنجد أن الإمارات العربية المتحدة هي الأفضل أداء إقليميًا برصيد ٧١ ، تليها قطر (٦٢). في الجزء السفلي من المنطقة ، سجلت سوريا ١٣ نقطة ، تليها اليمن بنتيجة ١٥. وكلا البلدين خاسرًا كبيرًا في مؤشر مدركات الفساد ، حيث انخفض اليمن ثماني نقاط منذ ٢٠١٢ وسوريا تراجعت ١٣ نقطة خلال نفس الفترة.

- تراجع مكافحة الفساد في العالم العربي :

الدراسة تضع دول عربية في ذيل ترتيب دول العالم من حيث قيمة المؤشر، فيما تقف دول خليجية في مقدمة الدول العربية، إلا أنها تشهد هي الأخرى تراجعا طفيفا في هذا المجال الحيوي.

على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لم يتحقق تحسن ملحوظ في مجال مكافحة الفساد ورغم تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر في مركزي ٢١ و ٦٢ على التوالي، غير أن الدولتين لم تشهدا جهوداً ملحوظة في مكافحته، ولا يغير من ذلك تصدرهما قائمة الدول العربية في مؤشر الشفافية الدولية، وحصلت الإمارات على ٧١ نقطة في مؤشر

الفساد ما يجعلها تصنف بين الدول العشرين الأولى على مستوى العالم وتتصدر الدول العربية. أما قطر فقد حصلت على ٦٢ نقطة من مجموع ١٠٠ على مؤشر مدركات الفساد.

اما المملكة العربية السعودية التي شهدت خلال الفترة الماضية حملة وصفتها الحكومة بأنها موجهة ضد الفساد، فبقيت مكانها بحصولها على ٥٣ نقطة من مجموع ١٠٠ نقطة. وسبق لولي العهد السعودي أن احتجز في فندق فخم كبار الأثرياء من رجال الأعمال والأمراء وفرض عليهم غرامات مالية هائلة بحجة استرداد أموال غير شرعية.

غير أن البحرين شهدت تحسناً طفيفاً في مجال مكافحة الفساد وهي من الدول العربية القليلة التي تحسن ترتيبها مقارنة مع الأعوام الماضية، فقد تم تصنيفها في المرتبة ٧٧ بمؤشر وصل إلى ٤٢ نقطة. إلا أنها تبقى قريبة من الكويت التي تحتل المركز ٨٥ بحصولها على ٤٠ نقطة ، ما يعني أنها لم تصل بعد إلى مستوى متقدم في الحد من الفساد وتحقيق الشفافية. أما سلطنة عمان فقد بقيت في محلها بالمركز ٥٦ ومجموع ٥٢ نقطة.

- دول شمال أفريقيا :

تراجع مؤشر مكافحة الفساد يستمر في دول شمال أفريقيا، فتونس مثلا ظلت مكانها واحتلت المركز ٧٤ بمجموع ٤٣ نقطة، أما المغرب فقد شهد تراجعاً ملحوظا في المؤشر، من ٤٣ نقطة عام ٢٠١٨ إلى ٤١ نقطة عام ٢٠١٩ ليحتل بذلك المركز ٨٠ في ترتيب منظمة الشفافية الدولية.

وتحتل ليبيا المركز ١٦٨ بحصولها على ١٨ نقطة من مجموع ١٠٠ نقطة، ويبدو أن ظروف الحرب الأهلية واستمرار الصراع على السلطة من مبررات انتشار الفساد في البلاد وعلى كل الأصعدة.

أما مصر والجزائر فكلاهما تتقاسمان المركز السادس بعد المئة فحسب، بل نالتا نفس مرتبة العام الماضي في مؤشر مكافحة الفساد.

وتحتل دول ابتلت بكوارث الحرب الأهلية ذيل قائمة مؤشر مكافحة الفساد لمنظمة الشفافية الدولية. وإذا ما استثنينا المملكة الأردنية الهاشمية التي شهدت تراجعاً طفيفاً في مجال مكافحة الفساد، حيث احتلت المركز ٦٠ تبقى بقية دول الشرق الأوسط في ذيل القائمة.

ويقبع لبنان والعراق وسوريا واليمن في ذيل القائمة، فنجد أن لبنان تحتل المركز ١٣٧ منذ عام ٢٠١٦. وجاء العراق في المركز ١٦٢، فيما تحتل سوريا المركز ١٧٨ بحصولها على ١٣ نقطة فقط، ما يدل على تراجع ملحوظ عن الأعوام الماضية. وحصل اليمن على المركز ١٧٧ بمجموع ١٥ نقطة وتراجع ملحوظ ايضا عن الأعوام السابقة.

وتحتل دولة عربية مركز الذيل في قائمة منظمة الشفافية الدولية وهي دولة الصومال التي تحتل المركز ١٨٠ والأخير بمجموع تسع نقاط من ١٠٠ نقطة، في حين تحتل دولة جنوب السودان المركز ١٧٩ بمجموع ١٢ نقطة فقط.

"تواجه المنطقة تحديات فساد كبيرة تسلط الضوء على انعدام النزاهة السياسية. وفقًا للتقرير الأخير لبارومتر الفساد العالمي ، يعتبر فصل السلطات تحديًا آخر: فالقضاء المستقل الذي لديه القدرة على العمل كرقابة على السلطة التنفيذية نادر أو غير موجود .لتحسين ثقة المواطنين في الحكومة ، يجب على الدول بناء مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة ومحاكمة المخالفات.

المبحث الثاني :الفساد وأثره علي التنمية الاقتصادية

يعد الفساد معوقاً من أكبر معوقات التنمية، ويعتبر المسئول الأول عن تردي الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية، إضافة إلى أنه يؤثر بشكل مباشر على العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية، نظراً لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات لصالح الجماعات الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة والنفوذ، ناهيك عما يسببه الفاسدون من إضعاف قيمة العملة الوطنية نتيجة الاستيلاء على أموال البنوك في قروض بلا ضمانات حقيقية وتهريب الأموال إلى الخارج إلى غير ذلك من الآثار المختلفة.

ومما لا شك فيه أن للفساد آثاراً سيئة ومدمرة على كافة القطاعات والأصعدة الاقتصادية والاجتماعية ، ولذلك نجد أن الاهتمام بآثار الفساد السلبية ليس وليد اليوم أو غد إنما كان من قديم الزمن ، ولذلك يعد تقي الدين بن علي المقريزي أول من حلل آثار الفساد الاقتصادية ،كان ذلك في مطلع القرن الخامس عشر الميلادي ، حيث اعتبر الفساد عاملاً من عوامل إحداث الأزمات الاقتصادية من خلال السياسات الاحتكارية التي تمارسها السلطة استناداً إلى ما لديها من مخزون للضرائب ونفوذ موظفيها على الأموال العامة [٣١].

وتأسيساً على ما تقدم، يتضح أن آثار الفساد متعددة ومتنوعة منها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ومن ثم فسوف أتناول في هذه الدراسة أكثرها تعلقاً بموضوع البحث وهو الآثار الاقتصادية وسوف يكون تناولي على النحو التالي:

اولاً- أثر الفساد على النمو الاقتصادي:

لا غرو أن للفساد تأثير على النمو الاقتصادي، ولكن يثور هنا سؤال في غاية الأهمية هل هذا التأثير بالسلب أم بالإيجاب؟ يرى بعض الاقتصاديين أنه لا مجال لطرح هذا السؤال، لأن الإجابة عليه معروفة مقدماً وهو أن التأثير سيكون بالسلب، ولكن هناك بعض آخر يرى عكس ذلك وهو أن التأثير سيكون بالإيجاب، ومن ثم فسوف نعرض وجهة نظر كل فريق من الفريقين على النحو التالي : الرأي الأول :(القائل بالتأثير الإيجابي للفساد على النمو الاقتصادي) على الرغم من أن أغلب الآراء تكاد تجمع على أن الفساد معوق من معوقات التنمية وأنه إذا ما انتشر في دولة ما فإنه يؤثر على اقتصاديات تلك الدولة بالسلب ويعيق النمو الاقتصادي بها، إضافة إلى يخلق العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مما يكون سببا في عرقلة خطط التنمية الاقتصادية، وأن آثاره السلبية من الحقائق التي لا يشك فيها.

نجد أن هناك بعض الآراء التي تقول أن للفساد آثاراً إيجابية على الاقتصاد، وأنه لا يجب النظر إلى النظريات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية على أنها قوانين ثابتة لا تقبل التغيير أو التبديل، ووجهة نظر هذه الآراء[32] أنها تنظر إلى الرشاوى التي تدفع من جانب المستثمرين لتسهيل الإجراءات وتسريعها وليست بالضرورة تدفع لما هو غير مستحق، هذه الرشاوى تساعد على التغلب على الحواجز والعوائق التي تضعها بعض الدول أمام التجارة الدولية، كما أنها تساعد - من وجهة نظر هذا الرأي - في رفع مرتبات العاملين الذين لا تكاد مرتباتهم تكفي إعالتهم ، إضافة إلى أنها تخلق نوعاً من التنافس بين الشركات الأكثر كفاءة واستبعاد الشركات الأقل كفاءة، إضافة إلى تقدير قيمة الوقت من

---

[٣١] عطا الله خليل، **مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي تجربة الأردن**، ورقة عمل مقدمة في ندوة "المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي"، المنعقدة في تونس في الفترة من ١٤- ١٨ مايو ٢٠٠٧م، منشور في مؤتمر الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر ،٢٠٠٨م،ص٣٣.

[٣٢] Bruce-Wallace، Nii Lante، **Corruption and Competitiveness in Global Business** -- The New EraDawn of f a "، [٢٠٠٠] MelbULawRw Melbourne University Law (٢)٢٤ (٢٠٠٠) ؛١٣ ٣٤٩، available in : http://www.austlii.edu.au/au/journals/MULR/2000/13.html

هذه الشركات، وأن الفساد يخلق نوعاً من التماسك السياسي للأحزاب السياسية.

بل إن قيام مؤسسات الأعمال بدفع الرشاوى قد يخلق حالة من التنافس المحمود، ففي ظل هذا التنافس لن تستطيع البقاء إلا الشركات الأكثر كفاءة وهي الشركات التي تستطيع دفع رشاوي ضخمة وتحقيق ربح مرتفع في ذلك الوقت، ومن ثم فالرشوة هي الأداة الأكثر أهمية لاستبعاد الشركات الأقل كفاءة من الساحة الاقتصادية والإبقاء على الشركات الأكثر كفاءة [٣٣] .

كما يرى باحث آخ (Lui) أن من الآثار الإيجابية للفساد (استغلال الوقت)، فيرى أن قيمة الوقت تختلف من فرد لآخر، ومن ثم فإن الأفراد الذين تكون لديهم تكلفة الفرصة البديلة للوقت مرتفعة نسبياً سيقومون بتقديم الرشوة لموظفي الحكومة رغبة في قضاء مصالحهم أو الحصول على الموافقات والتراخيص في وقت أقل ويعني هذا أن الرشوة أدت إلي الكفاءة لأنها قامت بتوفير الوقت لمنترتفع لديهم قيمة الوقت[٣٤].

ومن خلال هذا الرأي نستطيع أن نقول إن الفساد هو بمثابة آلة تساعد على تسريع عجلة النمو الاقتصادي.

ولم يكن يلتفت إلى مثل هذه الكتابات والتحليلات ولم تلق الكثير من الاهتمام إلا أن ظهر ما يسمى "بالمعجزة الأسيوية" وبزوغ نجم العديد من بلدان جنوب شرق آسيا مثل إندونيسيا والفلبين وتايلاند وهي البلاد التي حققت معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة رغم تفشي الفساد فيها، ومن ثم يرى أصحاب هذا الرأي أن تنظيم الفساد أو جعله مؤسسي يؤدي إلى الحد من آثاره السلبية، ففي ظل هذا الفساد يعرف المرء أين يذهب وكم يدفع للحصول على خدمة أو ميزة عكس الفساد العشوائي الذي يؤدي إلى ضياع الكثير من الوقت والجهد والمال.

الرأي الثاني : (القائل بالتأثير السلبي للفساد على النمو الاقتصادي) يرى الرأي الآخر- وهو الرأي الغالب أن- الفساد عامل من عوامل هدم المجتمع ومعوقا من معوقات التنمية.

ترى [٣٥] النظرية التقليدية أن الفساد معوق رئيسي للنمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع "الاستئثار بالفائض الاقتصادي " مما يؤثر سلباً على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية وهو ما أثبتته الدراسة المقطعية التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو، فقد أظهرت نتائج الدراسة التي قام" باولو ماورو "[36]باستخدام الانحدارات المقارنة بين البلدان والتي قام على أثرها بتقييم آثار الفساد على نسب الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ،وعلى نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ،وخلص منها إلى أن الفساد يمكن أن يكون له تأثيرات معاكسة على النمو الاقتصادي ، ويرى Lambdorff) [٣٧] أن تأثير الفساد على حجم الاستثمارات وتراكم رأس المال أقوى من تأثيره على انتاجية الاستثمارات ، ولأن النمو الاقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على انتاجية

---

(33) Lien، D، A Note on Competitive Bribery Games، Economies Letters, 1986، pp. 337-341.

(34) Lui، Francis T.،"An Equilibrium Queuing Model of Bribery"، Journal of Political Economy، Vol 93,1980,pp.76-81.

[٣٥] عبد الله بن حاسن الجابري، **الفساد الاقتصادي (أنواعه- أسبابه- آثاره وعلاجه)** من بحوث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ص ١٥.

[٣٦] باولو ماورو، **تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي تحليل مقارن فيما بين الدول**، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: مجمد جمال إمام، الهيئة المصرية.١٢٥- العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨ م، ص١٣١ -١٣٥

(37) Lambsdorff ,Johann Graf, Corruption in International Research- A Review, Transparency International Working Paper, Berlin, December 1999 متوفر على شبكة WWW. نت تحت رابطالمعلومات الدولية الانتر Transparency International.

الاستثمار، فالعلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي ليست واضحة وضوحاً كافياً، وفي دراسة أخرى قام بها Kisunko and Weder Brunetti) [٣٨] حول العلاقة بين الفساد ومستوى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو هذا الناتج ، أوضحوا فيها أن الفساد يؤثر تأثيراً سلبياً على كل من المتغيرين إلا أن تأثيره على حجم الناتج المحلي الإجمالي أقوى وعلى الرغم من أن تدني مستوى التنمية الاقتصادية وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أكثر من أن يفسر بعامل واحد – أيا كان هذا العامل – فقد لا يكون من قبيل الصدفة أن تكون العشر دول الأكثر فساداً في العالم -وفقاً لمؤشر منظمة الشفافية الدولية وتقرير التنمية البشرية .

إضافة إلى ذلك فإن الفساد يؤدي إلى تدني كفاءة لاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها الحقيقية([٣٩]).

وإذا تتبعنا الأثر الذي يخلفه الفساد على النمو والكفاءة والاستثمار، نلاحظ أن الفساد يضعف من النمو الاقتصادي، لأنه يخفض حوافز الاستثمار(سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية) فالرشوة التي تدفع للموظف أو المسئول الحكومي سوف تضاف إلى إجمالي التكلفة للمشروع مما يعني زيادة في التكاليف يتحملها الاقتصاد المحلي وسيفسح المجال لمنفذي المشروع للتلاعب بالمواصفات مما ينعكس سلباً على جودة البنية الأساسية والخدمة العامة ، ويخفض إيرادات الضرائب ويدفع بالموظفين الأكفاء للتورط في السعي إلى الربح بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية ،وهذا بالطبع يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد والتأثير سلباً على الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية داخل الاقتصاد، وبمعنى آخر فإن الفساد يفرض على رجال الأعمال والمستثمرين (ضريبة) إضافية سيئة، لأنها ضريبة عشوائية تحكمية وذات تكلفة عالية جداً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فهناك تكلفة البحث عن هؤلاء الذين ستتم رشوتهم، كما أن هناك تكلفة المفاوضات إضافة إلى الالتزامات التفاوضية الناجمة عن الرشوة، إضافة إلى ذلك تكلفة الوقت ، فهناك علاقة طردية بين مستوى الرشوة والوقت الذي يمضيه المستثمر مع الموظفين الحكوميين على حساب الكفاءة في إدارة الشركة(العارضة)والمشروع الحكومي([٤٠]).

وهنا يثار تساؤل في غاية الأهمية هو ما هي الآلية التي يؤثر من خلالها الفساد على النمو الاقتصادي؟ وفي هذا الصدد نستطيع أن نقول أن المحك الأساسي الذى من خلاله يؤثر الفساد على النمو الاقتصادي يتمثل في نوعية الاستثمارات، حيث تلعب جودة الاستثمارات دوراً أساسياً في تحديد انتاجية رأس المال ومن ثم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما بينته الدراسة التي قام(Tanzi and Davoodi) ([41])بها والتي أوضحت نتائجها أن انتشار الفساد يصاحبه زيادة في حجم الاستثمارات الحكومية وانخفاض في انتاجية أو عوائد هذه الاستثمارات ، وكذلك انخفاض في الايرادات الحكومية ولكن هل جودة أو انتاجية الاستثمارات هي القناة الوحيدة التي يؤثر من خلالها الفساد على النمو الاقتصادي؟ وللإجابة عن هذا التساؤل سوف نناقش

([38])Brunetti A.,G.,Kisunko and B.Weder, Credibility of Rules and Economic Growth; Evidence from a Worldwide Private Sector Survey,Background Paper for the World Development Report 1997, Washington D.C.; World Bank.

([٣٩])عمار طارق عبد العزيز، **الفساد الإداري وطرق معالجته**، المركز العراقي للأبحاث ،٢٠٠٦م، ص ٨.

([٤٠]) المرجع السابق، ص٣٨٥.

([٤١]) كمال أمين الوصال: الفساد، مرجع سابق، ص١٩٨.

العلاقة بين الفساد والاستثمار من خلال أثر الفساد على الاستثمار.

ثانياً: أثر الفساد على الاستثمار:

تعد الدراسة التي قام بها (باولو ماورو) من أوائل الدراسات الاقتصادية التي حاولت قياس أثر الفساد على الاستثمار، وتحديد الآليات التي يؤثر من خلالها الفساد على النمو الاقتصادي والاستثمار ، وقد اعتمد (باولو) في هذه الدراسة على ثلاثة مؤشرات مختلفة لعناصر المخاطرة والعوامل المؤسسية، يشير المؤشر الأول إلى مستوى الفساد والذي عرف على أنه "مدى تضمن المعاملات الاقتصادية ممارسات تتسم بالفساد أو تكون مثيرة للشبهات"، ويعكس المؤشران الثاني والثالث كفاءة النظام القضائي والكفاءة الإدارية في القطاع الحكومي على التوالي . وقد قام (ماورو) باختزال هذه المؤشرات الثلاثة في مؤشر واحد أطلق عليه " مؤشر الكفاءة الإدارية –البيروقراطية " ، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن الفساد يؤثر سلبياً ليس فقط على الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بل أيضاً على معدل نمو الاستثمارات ، كما بينت الدراسة أن زيادة الكفاءة للجهاز الإداري الحكومي ستنعكس بشكل واضح على حجم الاستثمارات .

أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي:

الفساد يؤثر تأثير مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي، ففي الوقت التي تسعى فيه الدول النامية إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا ، فقد أثبتت الدارسات أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها مما يمكن أن يسهم في تدني إنتاجية الضرائب، وبالتالي تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة ، بل ممن الممكن أن يكون عبئاً على موارد الدولة ، وقد يؤدي هذا إلى عزوف المستثمر الأجنبي عن الاستثمار بسبب تخوفه من أضرار الفساد باستثماره([٤٢]).

المبحث الثالث: آليات مكافحة الفساد

لا غرو فقد أصبح الفساد من المشاكل التي احتلت اهتمامًا واسعًا وأولوية كبيرة في سياسات معظم الدول، خاصة الدول النامية منها ، وذلك لما سببه الفساد لها من دمار اقتصادي واجتماعي مازال يؤثر في اقتصاديات هذه الدول ، ومن ثم فقد بادرت عدة منظمات دولية مثل البنك الدولي ، ووكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي ، ومؤسسة التعاون الفرنسي ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ومنظمة الشفافية الدولية إلى تنظيم الدورات والبرامج التي تهتم بموضوع الفساد وكيفية معالجته، وفي الوقت نفسه سعت العديد من حكومات الدول النامية تحت ضغط الانتفاضات الشعبية إلى شن حملات موسعة ضد الفساد الذي هدد استقرارها الأمني والسياسي والاقتصادي ([٤٣]) .

يرى بعض الباحثين أنه لا يمكن التسليم بإمكانية مكافحة الفساد بآليات موحدة وثابتة يظن بأنها صالحة للتعميم في جميع الأقطار، وفي كل الأزمان، نظرًا لتباين البيئات والمجتمعات والحضارات من جهة، ولقابلية الظاهرة على التكيف والتأقلم مع هذه الظروف بأشكال وأساليب متباينة من جهة أخرى([٤٤])

([٤٢]) عصام عبد الفتاح مطر: **الفساد الإداري، ماهيته، أسبابه، ظاهره، الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته، دور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة الفساد**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١م، ص٣٨٤

([٤٣]) حسن أبو حمود: الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق، سوريا،) . المجلد الثامن عشر-العدد الأول، ٢٠٠٢ م، ص ٤٦

([٤٤]) عامر الكبيسي: الفساد العالمي الجديد واستراتيجيات مواجهته، كتاب الرياض :مؤسسة اليمامة الصحفية، ٢٠٠٩ م، ص ٢٠٠

(١) نشر الوعي العام بين أفراد المجتمع بمخاطر الفساد وضرورة مكافحته:

وتبدأ هذه التوعية بمحاسبة الأفراد لأنفسهم ومراجعتها ثم توعية المحيطين بهم بذلك.

إن الأسرة هي النواة الأولى لتنشئة الفرد فعندما يغرس في نفس الفرد الأخلاق الحميدة والفاضلة، فإن هذا يساعده على نبذ الفساد وممارساته، ثم بعد ذلك يأتي دور المؤسسات التعليمية المختلفة التي تربي الفرد على أن الفساد جريمة كبرى وأن من يفعلها فإنه يتسبب في إلحاق الضرر بنفسه وبأسرته وبمجتمعه ، يأتي هذا من خلال تضمين المناهج التربوية موضوعات تسهم في نشر ثقافة النزاهة وحفظ المال العام وفي الإطار التوعوي والتثقيفي يأتي دور الإعلام وأجهزته كأحد الوسائل المهمة المنوط بها التوعية بمكافحة الفساد وتوعية الأفراد بالوقوف يد واحدة في مواجهته، وذلك لما لوسائل الإعلام من تأثير كبير على الرأي العام وتغيير اتجاهاته، وظهر هذا واضحًا في العديد من تجارب الدول التي جندت الإعلام من أجل مكافحة الفساد والتخلص منه[٤٥].

(٢) الحرص على اختيار ذوي الكفاءات لشغل الوظائف العامة والخاصة:

إن من أهم خطوات محاربة الفساد هو العمل على تولية الوظائف العامة أو الخاصة لمن تتوفر فيهم صفات معينة تحملهم على أداء الأعمال المنوطة بهم بكل حيدة وإتقان بعيدًا عن الفساد والمفسدين.

وتشترط أغلب النظم الوضعية فيمن يتولون الوظيفة العامة شروطًا تمثل أغلبها في ضمان الولاء للدولة والكفاءة للشخص الذي سيتولى هذه الوظيفة ومن هذه الشروط ،أن الشخص لابد أن يكون متمتعًا بجنسية الدولة التي ستوليه الوظيفة وأن يكون متمتعًا بجميع حقوقه المدنية، كما يشترط أن يكون حسن السيرة والسلوك، إضافة أنه لا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو في جناية أو جنحة مخلة بالشرف، وألا يكون قد فصل من الخدمة بقرار تأديبي نهائي، وأن يكون لائقًا صحيًا، وأن يبلغ سنًا معينة غالبًا ما تكون ثماني عشرة سنة إضافة إلى استيفاءه للشروط الازم توافرها فيمن سيشغل الوظيفة ([٤٦]).

(٣) العدل في توزيع الرواتب والمستحقات) المساواة بين الأجر والإنتاجية:

إن إعطاء العامل ما يكفيه ويكفي من يعولهم في حياته وبعد مماته، وزيادة دخله عند الحاجة، بما يغنيه عن الناس، فلا يمد يده إليهم، ولا يحابيهم على حساب المصلحة العامة، ولا يضيع ما أؤتمن عليه من أجلهم، كل هذا يزيد من انتاجية العامل، وأمانته، وإخلاصه في عمله، وأداء واجباته، وعدم التقصير فيها.

(٤) تفعيل دور الأجهزة الرقابية والتنظيمية:

تلعب الأجهزة الرقابية دورًا مهمًا في مكافحة الفساد والضرب بيد من حديد على يد المفسدين ومعاونيهم، فإذا كانت مهمة هذه الأجهزة المحافظة على المال العام ،والارتقاء بأداء الجهاز الحكومي، فإن هذا يتطلب أن تعمل هذه الأجهزة على تحقيق الإصلاح الإداري والمالي، والقضاء على مظاهر الفساد المختلفة ، وتطوير السياسات الإدارية ، ونظرًا لأهمية وجود هذه الأجهزة فقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ م، في المادة (٣٦) على تشجيع الدول المصادقة على الاتفاقية إلى إنشاء هيئة متخصصة في مكافحة الفساد تتمتع بالاستقلالية وفقًا للنظام القانوني للدولة، تقوم بدور فاعل ومتخصص في مكافحة الفساد

([٤٥]) حسن أبو حمود، **الفساد وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية**، مرجع سابق، ص ٤٦١.

([٤٦]) مازن ليلو راضي، **القانون الإداري**، طبيعة القانون الإداري، التنظيم الإداري، الضبط الإداري، المرفق العام. الوظيفة العامة، القرار الإداري، العقود الإدارية، بدون دار نشر، الطبعة الثالثة، ص٨ ١٣- ١٣٩.

في الدولة دون الخضوع لأي تأثير كان، وتوفير كافة الإمكانات البشرية والمادية والدعم اللازم لضمان قيامها بمهامها على الوجه المطلوب، بل ومنح هذه الأجهزة والهيئات استقلالية كاملة عن السلطة التنفيذية حتى تتمكن من ممارسة دورها على أتم وجه، وتزويد هؤلاء الأشخاص أو موظفي تلك الهيئة أو الهيئات ما يلزمهم من التدريب والموارد المالية لأداء مهامهم([٤٧]).

(٥) الملاحقة التشريعية والقضائية للفساد:

إن مكافحة الفساد بوجه عام حسب التقارير المختلفة الواردة من الأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية، تقرير البنك الدولي، منظمة الشفافية الدولية - تؤكد جميعها على آليتين أساسيتين لمواجهة الفساد:

أولهما :الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ثانيهما :استقلال القضاء وفاعليته.

إن مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية وفق قواعد ومبادئ دستورية واضحة ومحددة يعمل على تحقيق وضبط التوازن بين هذه السلطات ،بحيث لا تطغى إحداها على الأخرى، ولا تنازع الواحدة اختصاص الأخرى، وهو المبدأ الذي يحقق كفاءة وفعالية جهود مكافحة الفساد، فالسلطة التشريعية في الحكم الديمقراطي هي عين الرقيب التي لا تخفى عليها خافية مما تقوم به السلطة التنفيذية وما تتخذه من قرارات، وكلما حادت السلطة التنفيذية عن جادة الطريق محاولة القيام بأعمال فساد أو التستر عليها كانت السلطة التشريعية المنتخبة تمثل ضمير الشعب الذي يقف بالمرصاد لهذه المحاولات٤٨

ولذا يلزم أن تقوم الدول بسن التشريعات والقوانين المختلفة التي تسهم بشكل كبير في مكافحة الفساد والحد من انتشاره، ولكي تقوم هذه التشريعات بدورها في مكافحة الفساد، فإن الضرورة تحتم وضع تشريعات واضحة ومحددة تختص بمكافحة الفساد وتعمل على تجفيف منابعه، إضافة إلى ضرورة تقييم التشريعات الموجودة وتحديد مدى فعاليتها ومواكبتها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة، وكذا إزالة التضارب والغموض والثغرات التي قد تشوب بعض هذه التشريعات والقوانين ([٤٩]).

كما أنه لن يكتمل دور المحاكم والأجهزة القضائية في مكافحة الفساد ما لم تتوافر للأحكام والقرارات التي تصدر عنها ضمانات تنفيذها على وجه السرعة، مع ملاحظة أنه لا يجوز التضحية بحق الدفاع في سبيل هذه السرعة، كما يجب أيضًا تحديد آليات وقنوات وجهات معينة تكون مسؤولة عن متابعة تنفيذ الأحكام القضائية ([٥٠]).

خاتمة

يبقي الفساد ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية تعاني منها جميع الدول غير أن درجة انتشاره وتغلغله في الأجهزة المختلفة تختلف من قطاع إلي آخر ومن بلد لآخر علي حسب أوضاعها السياسية والاقتصادية و أوضاع مؤسساتها وهذا حسب معايير النزاهة والقيم والضوابط الأخلاقية والثقافية السائدة فيها.

([٤٧]) الأمم المتحدة، **مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة**، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نيويورك، - الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٤ م، ص٢٦-٢٧.

([٤٨]) عبد الستار عمار، **دراسة أسباب تفشي ظاهرة الفساد الإداري ووسائل مكافحته**، مرجع سابق، ص ١٠.

([٤٩]) منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، **دليل البرلماني العربي لضبط الفساد**، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥ م، ص ٦٥.

([٥٠]) سري محمود صيام ،**دور أجهزة القضاء والتنفيذ في مكافحة الفساد**، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي والدول لمكافحة الفساد في الفترة من ٦-٨/١٠/ ٢٠٠٣ م، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ص ٨٣١- ٨٣

وفي إطار البحث في موضوع الفساد تم التوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات ، نستعرضها فيما يلي :

أولاً: النتائج:

توصل الباحث من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

١ - أن الفساد ليس ظاهرة محلية فقط بل هو موجود في كل المجتمعات المتقدمة والنامية، إلا أنه أكثر شيوعًا في المجتمعات النامية، لما تتسم به من خصائص معينة تجعلها أكثر سهولة لجني الريع منها أكثر من غيرها كضعف الرقابة وعدم وجود أو عدم نضوج-مؤسسات المجتمع المدني ونحو ذلك.

٢ -لا يقتصر وقوع الفساد الاقتصادي في القطاع العام فقط بل يمتد أيضًا في القطاع الخاص، إلا أن موظفي القطاع العام أكثر عرضه للفساد من غيرهم لبعدهم عن المساءلة المباشرة، وأمنهم من الرقابة، بخلاف موظفي القطاع الخاص الأكثر مساءلة إما من مديرهم مباشرة أو من مالك المشروع أو مجلس الإدارة ونحو ذلك.

٣ -تنوع وتعدد صور وأنواع الفساد واختلافها من بلد لأخر، إلا أن أشدها خطورة هو الفساد المنظم والذي لا يخلو منه مجتمع من المجتمعات.

٤ -تنوع أسباب الفساد، وهذه الأسباب بعضها يعود لعوامل داخلية كالأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والقانونية والقضائية وغيرها، والبعض الآخر منها يعود لعوامل خارجية كالمساعدات الأجنبية والاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية وغيرها، وهذه العوامل-الخارجية-لا تقل أهمية عن سابقتها-العوامل الداخلية-في الآونة الأخيرة، إن لم تكن أكثر أهمية منها في أحيان أخرى.

٥ - أن هناك مجموعة من الآثار يحدثها الفساد في المجتمع منها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وأهم الآثار الاقتصادية تتمثل في:

أ - إعاقته للنمو الاقتصادي وانتشار الفقر خاصة في الدول التي يكثر فيها الفساد.

ب -الأثر السلبي الذي يخلفه الفساد على حجم وكفاءة الاستثمار وإحجام المستثمرين عن استثمار أموالهم خاصة في الدول التي ينتشر فيها الفساد.

ت - عدم اقتصار الأثر السلبي للفساد على الاستثمار المحلي فقط بل تأثيره يمتد أيضًا إلى الاستثمار الأجنبي من حيث إضعاف التدفقات الاستثمارية وعزوف المستثمر الأجنبي عن استثمار أمواله بسبب تخوفه من أضرار الفساد.

ث - الأثر السلبي للفساد على التجارة الخارجية من حيث وضع معوقات والعقبات في سبيل التبادل التجاري بين الدول.

ج - إخلاله بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة، وتخفيضه للطاقة الضريبية للمجتمع ككل، وسوء تخصيص الموارد العامة للمجتمع، وانخفاض إنتاجية النفقة العامة خاصة في الإنفاق على المشاريع المظهرية) الفيل الأبيض.

ح- علاج الفساد في الأنظمة الاقتصادية الوضعية يكون بنشر الوعي بين أفراد المجتمع وبيان مخاطره، أيضًا يكون بتقليل الفرص المتاحة لجني الريع، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية والسياسية ونموها.

٧ - دور الإرادة الصادقة في مكافحة الفساد، ولكن هذه الإرادة غير كافية إن لم يرافقها مجموعة من

الإجراءات والإصلاحات السياسية والاقتصادية المختلفة للمعالجة.

٨ -دور الوازع الديني أو الرقابة الداخلية لدى الفرد المسلم تكون من خلال غرس الخوف من الله وتنمية القيم الداخلية داخل نفسه، وهذا يساعد في منع الفساد قبل وقوعه، وهذا الأمر يعد من الإجراءات الوقائية لمكافحة الفساد في الإسلام وهو ما أغفلته الدراسات الاقتصادية الوضعية.

٩ -حرص الإدارة على اختيار ذوي الكفاءات في شغل الوظائف سواء العامة أو الخاصة، وأن تكون هناك عدالة في التوزيع– مساواة بين الأجر والإنتاجية- وعدم اهمالهم بل لابد من الاشراف عليهم ومراقبتهم ومحاسبتهم عند الوقوع في الفساد كل هذا يحد إن لم يقتلع الفساد من جذوره.

ثانياً- التوصيات:

١ - غرس الوازع الديني لدى الأفراد في المجتمع الإسلامي من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وهذا يكون باستضافة العلماء المتخصصين في علوم الشريعة والاقتصاد من خلال برامج وندوات متعددة، يتم فيها تسليط الضوء على هذا الداء الفعال وعواقبه الدنيوية والأخروية وأثاره السيئة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية على الفرد والمجتمع.

٢ - تفعيل دور المؤسسات التعليمية المختلفة التي تربي الفرد على أن الفساد جريمة كبرى وأن من يفعلها فإنه يتسبب في إلحاق الضرر بنفسه وبأسرته وبمجتمعه، يأتي هذا من خلال تضمين المناهج التربوية موضوعات تسهم في نشر ثقافة النزاهة وحفظ المال العام، بل من الضروري-كما يرى بعض الباحثين-أهمية تدريس مادة قانون مكافحة الفساد في الجامعات كمتطلب إجبار لجميع التخصصات.

٣- الدعوة) وخصوصًا في الدول النامية (إلى توفير قدر كبير من الشفافية في القوانين والتنظيمات المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو قضائية أو إدارية، والعمل على تدارك نقاط الضعف فيها والتي من شأنها الحد من انتشار الفساد.

٤ -تفعيل أجهزة المساءلة مع إشراك أصحاب الأعمال والمواطنين فيها، ومعاقبة من يثبت إدانته بالفساد معاقبة سريعة وقاسية.

٥ -حماية هذه الأجهزة من أجهزة الدولة، لأن عملهم فيه نوع من المخاطرة، وذلك من خلال تبعيتهم لرئيس الدولة مباشرة، وأن يكون عندهم من الصلاحيات والمميزات التي تساعدهم على أداء عملهم بلا خوف من أحد.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية :

١. مايكل جونستون، **المسئولون العموميون والمصالح الخاصة والديمقراطية المستدامة عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد**، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: مجمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م

٢. أبو سويلم أحمد محمود، **مكافحة الفساد**، الطبعة الأولي، دار الفكر، الأردن، ٢٠١٠.

٣. أحمد ابراهيم ابو سن، **استخدام وسائل الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الإداري**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد رقم ١١ ،العدد ، ٣١- ١٤١٧هـ.

٤. أحمد الرشيد، **الفساد الوجه القبيح للبيروقراطية**،مطبوعات الشعب،مصر.

٥. أحمد صقر عاشور ، **مؤشر الفساد في الأقطار العربية اشكاليات القياس والمنهجية** ،الطبعة الأولي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،٢٠١٠،ص٤٩-٥٠.

٦. أحمد محمد مصطفي ، **الآثار الاقتصادية للفساد الاداري** ، طبعة أولي ، دار الفكر الجامعي ، مصر، ٢٠١٢ ، ص٦٦-٦٧.

٧. اكرام بدر الدين، **الفساد السياسي النظرية والتطبيق**، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر

٨. الأمم المتحدة :مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نيويورك، - الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٤ م.

٩. بشير مصطفي ، **الفساد الاقتصادي مدخل إلي المفهوم والتجليات**، دراسات اقتصادية ، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الانسانية ، العدد السادس، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر،٢٠٠٥.

١٠. بن عودة حورية، **الفساد وآليات مكافحته في إطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري**،رسالة دكتوراة في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

١١. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **تقرير التنمية في العالم ١٩٩٧م**، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص١١٢ ، بيتر آيغن: **شبكات الفساد والإفساد العالمية**، ترجمة٠ :محمد جديد، مراجعة: زياد منى، الناشر: قدمس للنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م

١٢. بوريس بيجوفيتش، **أراء في الفساد، الأسباب والنتائج**، منشور مركز المنشورات الدولية الخاصة CIPEمتاح على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp

١٣. تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز، جـ - ٢ ،كتاب الفاء

١٤. حسن أبو حمود :الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق، سوريا، . (المجلد الثامن عشر-العدد الأول، ٢٠٠٢ م

١٥. خالد بن عبد الرحمن، **الفساد الاداري أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي** ، دكتوراة في فلسفة العلوم الأمنية ، كلية الدرسات العليا ، قسم العلوم الادارية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية،٢٠٠٧

١٦. دينا جابر، **الفساد بين اتفاقية الأمم المتحدة وواقع مصر العملي** ، منشور في شبكة المعلومات الدولية.

١٧. روبرت كليتجارد: **السيطرة على الفساد**، ترجمة د. علي حسين حجاج، مراجعة: فاروق جراز، الطبعة (بدون)، دار البشير، عمان، الأردن.

١٨. سري محمود صيام: دور أجهزة القضاء والتنفيذ في مكافحة الفساد، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي والدول لمكافحة الفساد في الفترة من ٦-١٠/٨/ ٢٠٠٣ م، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

١٩. عامر الكبيسي: الفساد العالمي الجديد واستراتيجيات مواجهته، كتاب الرياض :مؤسسة اليمامة الصحفية، ٢٠٠٩ م

٢٠. عبد القوي بن لطف الله ، **أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية** ، دكتوراة الفلسفة في العلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية،٢٠١٣.

٢١. عصام عبد الفتاح مطر: الفساد الإداري، ماهيته، أسبابه، ظاهره، الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته، دور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة الفساد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١م،

٢٢. عطا الله خليل، **مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي تجربة الأردن**، ورقة عمل مقدمة في ندوة "المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي"، المنعقدة في تونس في الفترة من ١٤-١٨ مايو ٢٠٠٧م، منشور في مؤتمر الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر ،٢٠٠٨م،.

٢٣. عماد صلاح عبد الرازق ، **الفساد والاصلاح** ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق سوريا ، ٢٠٠٣.

٢٤. عمار طارق عبد العزيز: الفساد الإداري وطرق معالجته، المركز العراقي للأبحاث ،٢٠٠٦م.

٢٥. **القاموس المحيط للفيروز ابادي** (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي المتوفى سنة ٨١٧هـ) نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية ١٣٠١هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، جـ_١ ص٣٢٠ ،فصل الفاء باب الدال.

٢٦. كمال أمين الوصال:الفساد، **دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية** ، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، عدد ، ٢، ٢٠٠٨م

٢٧. لسان العرب لابن منظور (محمد بن علي الشهير بابن منظور)، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، جـ٣.

٢٨. مازن ليلو راضي :القانون الإداري، طبيعة القانون الإداري، التنظيم الإداري، الضبط الإداري، المرفق العام،

٢٩. محمد الأمين البشري، **الفساد والجريمة المنظمة** ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية ، ٢٠٠٧

٣٠. محمد صلاح الدين فهمي ، **الفساد الاداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دار النشر بالمركزالعربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ١٩٩٤.

٣١. مصطفى كامل السيد، **الفساد والتنمية**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م.

٣٢. معجم اوكسفورد الإنكليزي متوفر على شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت) على الرابط http://oxforddictionaries.com

٣٣. **المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني** (أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني)

٣٤. منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد :دليل البرلماني العربي لضبط الفساد، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،٢٠٠٥

٣٥. هنان مليكة: **جرائم الفساد**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ٢٠١٠م، ص١٣ ،باولو ماورو: الفساد الأسباب والنتائج، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٨م

٣٦. الوظيفة العامة، القرار الإداري، العقود الإدارية، بدون دار نشر، الطبعة الثالثة.

٣٧. منظمة الشفافية العالمية، مؤشرات الفساد في الدول العربية وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٩:

https://www.transparency.org/en/news/cpi-2019-middle-east-north-africa

ثانياً – المراجع الأجنبية :

1. Wallace-Bruce, Nii Lante, **Corruption and Competitiveness in Global Business** -- The Dawn of a New Era, " [2000] MelbULawRw 13; (2000) 24(2) Melbourne University Law Review349, available in :

   Http: //www.austlii.edu.au/au/journals/MULR/200013/.html

2. Lien ،D ،A Note on Competitive Bribery Games ،Economies Letters, 1986.
3. Lui ،Francis T.،"An Equilibrium Queuing Model of Bribery" ،Journal of Political Economy ،Vol 93, 1980,
4. Lambsdorff, Johann Graf, Corruption in International Research- A Review, Transparency International Working Paper, Berlin, December 1999.
5. Brunetti A.,G.,Kisunko and B.Weder, Credibility of Rules and Economic Growth; Evidence from a Worldwide Private Sector Survey,Background Paper for the World Development Report 1997, Washington D.C.; World Bank.
6. Johnston, M,"**What can be done about Entrenched Corruption?**" Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, The World Bank, and Washington, DC. 30 April1May.1977.
7. Rose-Ackerman ،Susan: **Corruption and Government causes ، Consequences ،and Reform ،** Cambridge University Press ،U.K,1999
8. Tanzi ،V. "Corruption: Arm's Length Relationships and Markets" ،in Granulose Florential and Sam Peltzman (eds.) The Economics of Organized Crime ،Cambridge University Press ،U.K,1995.